

Development of the Chambers of Commerce During the Reign of King Khalid bin Abdulaziz Al Saud (1975-1982)

Dr. Maryam bint Khalaf bin Shdeed Al-Otaibi

Associate Professor / Prince Sattam bin Abdulaziz University

E-mail: M.k10101@hotmail.com

Abstract:

The research aims to shed light on the stages of development of the Saudi Chambers of Commerce during the reign of King Khalid bin Abdulaziz Al Saud (1975-1982). King Khalid recognized the vital role that the Saudi Chambers of Commerce played in achieving economic development in the Kingdom across various commercial and industrial sectors, especially after the increase in Saudi oil revenues, which led to a rise in government spending. This encouraged the utilization of human and natural resources, leading to the advancement of Saudi society during his reign.

Key words: King Khalid bin Abdulaziz, Saudi Chambers of Commerce, commercial and industrial chambers.

تطور الغرف التجارية في عهد الملك
خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢)

د. مريم بنت خلف بن شديد العتيبي

أستاذ مشارك / جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

E-mail: M.k10101@hotmail.com

الملخص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مراحل تطور الغرف التجارية السعودية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز ال سعود (١٩٧٥-١٩٨٢) والذي كان يدرك الدور الحيوي الذي تلعبه الغرف التجارية السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة بمختلف القطاعات التجارية والصناعية وبخاصة بعد زيادة إيرادات النفط السعودي والذي ادى بدوره الى نمو الانفاق الحكومي، مما شجع على استغلال الموارد البشرية والطبيعية وكل هذا بمجمله ادى الى نهضة المجتمع السعودي خلال عهده.

الكلمات المفتاحية : الملك خالد بن عبدالعزيز ، الغرف التجارية السعودية ، الغرف التجارية الصناعية.

المقدمة:

تُعد الغرف التجارية السعودية إحدى المنظمات الاقتصادية، التي تطور دورها بشكل كبير من حيث الحجم والنوعية والخدمات المقدمة تبعاً للتطورات الاقتصادية التي عاشتها المملكة العربية السعودية. ولقد حرصت الدولة على إنشاء الغرف التجارية الصناعية في وقت مبكر لرعاية مصالح القطاع الخاص وتطويره، وتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال والجهات الحكومية تحقيقاً لأهداف التنمية. وحتى تأخذ الغرف الطابع النظامي صدر أول نظام لها بالمرسوم الملكي بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٥ و تم تعديله بتاريخ ١٣/٨/١٩٤٨، ثم صدر المرسوم الملكي رقم ٦/٥ وتاريخ ٣/٤/١٩٨٠ وهو النظام المعمول به حالياً لنظام الغرف التجارية السعودية. وبناءً عليه تأسس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ليكون مظلة تجمع جميع الغرف السعودية وتعمل على تمثيلها محلياً وخارجياً، وكان الإشراف عليها من قبل وزارة التجارة التي تشرف على انتخابات مجلس إدارة الغرف التجارية الصناعية ومتابعة أعمال الغرف وإزالة ما يواجهها من معوقات وتحديات، ناهيك أن منظومة الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية قد قامت وما زالت تقوم بدور متنام في تنظيم فعاليات القطاع الخاص وحقق الكثير من المنجزات في قيادة العمل المؤسسي لهذا القطاع، وتبني مبادراته وتعزيز إسهاماته في تنفيذ برامج التنمية الشاملة وفق ما أتيح لها من إمكانيات وخبرات في تحقيق نقلة نوعية لخدمة قطاع الأعمال بما يلبي احتياجاته الآتية ويستجيب لتطلعاته المستقبلية. ومازالت تدفع بمسيرة التقدم الاقتصادي حتى بلغ عدد الغرف التجارية الصناعية حالياً (١٩) غرفة تنتشر في مناطق المملكة العربية السعودية.

اهمية الدراسة: انطلاقاً من أهمية الغرف التجارية الصناعية السعودية، ولعدم وجود دراسات كافية حيال هذا الموضوع، فإن هذه الدراسة تحاول مناقشة بدايات ظهور الغرف التجارية الصناعية، والتطور التاريخي الذي مرت به، والدور الذي اضطلعت به ومازالت في دعم مسيرة الاقتصاد السعودي.

أهداف الدراسة: تناقش هذه الدراسة أبرز الاستراتيجيات التي قامت بها حكومة الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) للنهوض بمستوى الغرف التجارية الصناعية السعودية، ومواكبة التطورات التي تمر بها المملكة العربية السعودية. فضلاً عن توضيح الخدمات التي تقدمها الغرف التجارية الصناعية لجميع أفراد المجتمع السعودي وبالأخص فئة رجال الأعمال، وذلك للدور الذي تضطلع به هذه الفئة في التطور الاقتصادي للدولة.

أقسام الدراسة: قسمت الدراسة الى مقدمة واربعة مباحث تتناول الاول منها دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، في حين تطرق المبحث الثاني الى نشأة الغرف التجارية السعودية اما المبحث

الثالث فقد ركز على تطور الغرف التجارية الصناعية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز، وتناول المبحث الرابع مهام الغرف التجارية الصناعية السعودية، وجاء المبحث الخامس ليسلط الضوء على مهام مجلس الغرف السعودي. فضلاً عن الخاتمة والهوامش .

المبحث الاول: دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

باتت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي أسهم القطاع الخاص فيها إسهاماً مؤثراً في عملية التنمية، لأنه المحور الأساسي في تأسيس بعض برامج التنمية ومشاريعها وإدارتها. وهو يتمتع بمستوى اقتصادي متميز وخبرة عالية، لذا أصبح من الضرورة الإفادة من قدراته وزيادة دوره في التنمية والتركيز على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لإنتاج الخدمات والمنافع العامة^(١). ومن خلال سنوات خطط التنمية أثبت القطاع الخاص أنه على درجة عالية من النضج ومقدرة فائقة على التكيف، حيث استمرت أعداد شركات القطاع الخاص في التزايد وارتفعت الاستثمارات، واتسع نطاق التصنيع^(٢). فمن الممكن أن نؤرخ للانطلاقة الاقتصادية الحديثة في المملكة العربية السعودية من عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) عندما تم إعداد أول ميزانية رسمية، إذ يسجل للقطاع الخاص تقديره للوضع وحسن تجاوبه المبكر مع توجهات الدولة، فانعكس ما قام به جلالة الملك المؤسس من اصلاحات في حفز ذلك القطاع ورجالاته الأوائل، وعمدوا إلى التوسع في أنشطته التقليدية، وتم طرق أبواب مجالات عمل جديدة، وأقبل الرياديون على تكوين شركات جديدة في ميادين اقتصادية حديثة. فأسهم ذلك في تنفيذ مشروعات تنموية جديدة^(٣). كما تبوأ القطاع الخاص مكانته بصفته المحور الرئيس في تنفيذ خطط التنمية ابتداءً من الخطة الاولى ١٣٩٠-١٣٩٥هـ/١٩٧٠-١٩٧٥م، لينطلق رغم بساطة الامكانيات وقلة الموارد، مُحدثاً نقلة نوعية في تطوير قدراته و امكانياته لتتلاءم مع أبعاد النهضة التنموية الشاملة التي تمر بها البلاد^(٤).

وخلال فترة حكم الملك خالد (١٩٧٥-١٩٨٢)^(٥) كانت مرتكزات خطتي التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠هـ/١٩٧٥-١٩٨٠م وخطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م، في زيادة إيرادات المملكة العربية السعودية بشكل كبير؛ نتيجة الزيادة في الطلب على النفط الخام ، وارتفاع مستوى أسعاره ، مما كان له الأثر الإيجابي في زيادة الإنفاق على الخطة والتوسع الواضح في مشاريع التنمية ، فقد بلغت مصروفات الخطة الثانية (٧٠٠) بليون ريال، وعلى الرغم من وجود معوقات تواجه الخطة مثل نقص التجهيزات الأساسية ونقص الأيدي العاملة المدربة، إلا أن المملكة العربية السعودية استطاعت مواجهة الصعوبات والمشاكل التنموية؛ لتكون دولة أقوى عند بداية تنفيذ خطة التنمية الثالثة، فقد أصبحت إحدى القوى المالية المؤثرة في العالم بالإضافة إلى تزايد مكانتها الاقتصادية بوصفها أكبر مصدر للنفط، كما تم

التغلب على ما واجه التنمية من عقبات؛ فأصبح لدى الدولة هيكل جيد من التجهيزات الأساسية، وانعكس ذلك بدوره على تحسن المستوى المعيشي للأفراد.^(٦)

كما أدت الزيادة في إيرادات النفط الى تنامي الانفاق الحكومي، وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للمملكة العربية السعودية، وتنويع القاعدة الانتاجية، وكذلك تنمية القوى البشرية وتوفير الفرص لجميع المواطنين في التعليم والتدريب، وتوفير العناية الصحية، وتأمين السكن المناسب، وتوفير القروض والسلف لمن يواجه مصاعب مالية من صغار المستثمرين ورجال الأعمال.^(٧)

ومع انطلاقة الخطة الخمسية الثانية في عام ١٣٩٥-١٣٩٩هـ (١٩٧٥-١٩٨٠م) وضعت الدولة نشاطات القطاع الخاص والإسهامات التي يمكن أن ينهض بها ضمن أهم الأهداف العامة للتنمية. كما أخذت الدولة في تشجيع القطاع الخاص نحو المشاركة الجادة والفاعلة في جهود التنمية الاقتصادية بحيث يصبح هذا القطاع في النهاية قادراً على إدارة التنمية وتوظيف الطاقات لتحقيق مزيداً من النمو والتقدم والرفاهية لكافة المواطنين. وقد كان من أهم أهداف الخطة التنموية تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، والحفاظ على هذا الارتفاع عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية، والحصول على أقصى قدر من إيرادات النفط خلال أطول مدة ممكنة، وتنمية القوى البشرية من خلال التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي للأفراد، وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع، ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية.^(٨)

المبحث الثاني: نشأة الغرف التجارية السعودية

عرفت الغرف التجارية بأنها مؤسسة رسمية تضم عدداً من الأعضاء في مجال الأعمال، حيث تقوم بالإشراف والعمل بالتعاون مع أعضائها على تنظيم وتحسين النشاط التجاري ضمن النطاق الجغرافي المعني. ويمكن تعريفها أيضاً بأنها منظمات اقتصادية مهنية تستهدف رعاية الأنشطة الاقتصادية وتمثيل القائمين بها في الإطار الذي تحدده القوانين والأنظمة والفلسفة التي تحكم النشاط الاقتصادي، وتعمل للصالح العام في مجال الاقتصاد الوطني، حيث انها ترعى مصالح أعضائها العاملين في حقول معينة، عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، كما تعمل أيضاً على تطوير المجتمع من خلال زيادة فاعلية قدرات القطاعات التي تمثلها، وذلك بحشد وتعبئة طاقاتها وخبراتها وإمكاناتها المادية ومعرفها التقنية، وتوجيهها نحو جهود التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني. كما تستهدف تنظيم قطاعات الأعمال وتمثيلها ورعاية مصالحها وتطوير أنشطتها ودورها في التنمية وفي الإطار الذي يحقق تقدم الاقتصاد الوطني وتطور المجتمع.^(٩)

تتسم الغرف التجارية بصفة مشتركة وهي أنها تعمل على المواءمة والتنسيق بين مصالح الأعضاء والمنتسبين لها. كما تقوم بالتعبير عن وجهة النظر الاقتصادية العامة في المجتمع وبدور مساند ومكمل للأجهزة الرسمية في عملية التنمية والتطوير.^(١٠)

احتلت التجارة المرتبة الأولى في اقتصاديات المدن السعودية، وخاصة التي تقع على سواحل البحر الأحمر، وتعد منطقة الحجاز ذات خصوصية إقليمية بسبب تعرضها للكثير من المؤثرات الخارجية من خلال موقعها الديني، خاصة مدينة جدة التي تعد أهم مركز تجاري؛ لكونها البوابة الرئيسية للوصول إلى الأماكن المقدسة، واكتسب ميناؤها أهمية كبرى، إذ أصبح يستقبل مراكب إنجليزية وعثمانية وهندية ووطنية، ويزخر بأنواع من البضائع، وأصناف من المنتجات وخاصة في مواسم الحج.^(١١)

وقد كانت الفترة السابقة لدخول الملك عبد العزيز مكة عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، و ضمه لجدة من أشد الفترات الاقتصادية صعوبة على المنطقة، فقد قامت الحرب العالمية الأولى وتسببت في تراجع التجارة العالمية وتدفق وصول الحجاج، وتعطيل الخط الحديدي في الحجاز، وزادت الضرائب المفروضة على التجار، كما فرضت ضرائب على المطوفين وعلى الحرفيين، وتضاعفت الرسوم على الحجاج، محاولة من الحكومة لسد العجز الحاصل في الميزانية.^(١٢)

وعلى الرغم من هذه الظروف الاقتصادية السيئة، إلا أن ضم الملك عبد العزيز للحجاز كان يعتبر نقطة تحول مهمة؛ لأن المنطقة يوجد فيها نوع من التنظيم الإداري، وعدد من الدوائر الحكومية مثل الصحة والبلدية والأوقاف والقضاء، وكان هناك مجلس للوكلاء وللشيوخ والشورى، ومخافر للشرطة، ووحدات عسكرية، ونظراً لطبيعة الحجاز وحاجة المنطقة إلى تقديم الخدمات العديدة لمن يفد إليها من الحجاج والقادمين كل عام من كل حذب وصوب، فقد أبقي الملك عبد العزيز تنظيماته على ما هي عليه ولم يحدث فيها أي تغيير.^(١٣)

كما استطاع توحيد مصادر الأحكام وتطوير الجهاز القضائي من أشكاله البسيطة الموروثة من الدول السابقة إلى صورته الجديدة التي فرضتها الحياة الجديدة المتطورة.^(١٤) وبذلك بدأت الحياة الإدارية التجارية في جدة في عهد الملك عبد العزيز في المجلس التجاري، الذي تم تأسيسه عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م)، والهدف منه النظر في الخلافات التي تقع بين التجار في المسائل التجارية مما يعود أمره الى العرف الجاري. وكان يتشكل من ثمانية أعضاء برئاسة الشيخ سليمان قابل^(١٥)، ولم يكن عدد أعضاء المجلس ثابتاً فقد صدر مرسوم ملكي عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) بإعادة تشكيل المجلس من سبعة أعضاء، أربعة من التجار ذوي الخبرة في الشؤون التجارية، وعضو مجلس الشورى يمثل الدولة، وينظم إليهم عضو شرعي من رئاسة القضاء مع احتفاظ الشيخ سليمان قابل برئاسة المجلس، وفي عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) صدر نظام المجلس باسم " النظام التجاري " ونص على أن يتألف المجلس من رئيس وستة أعضاء: أحدهم

تطور الغرف التجارية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢)

شرعي، وثلاثة فخريون، وثلاثة دائمون، ويشترط فيهم الاستقامة والخبرة ، على أن يكون تعيين هؤلاء بموافقة الملك، ومدة العضوية سنتين.^(١٦)

وفي عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وضع مجلس الشورى نظام الشركات ، فأعيد إصدار نظام المجلس التجاري نفسه عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، وتألّف من رئيس وعضوين دائمين وعضو شرعي وخمسة أعضاء فخريين وكانت بموجبه وظيفة مسجل الشركات التي ارتبطت بالنائب العام في الحجاز لتسجيل جميع الشركات العاملة في البلاد، وفي عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٦م) أصبح عدد الأعضاء ستة أشخاص: ثلاثة معينون من قبل الحكومة وثلاثة فخريون، بالإضافة إلى العضو الشرعي.^(١٧) وبقي المجلس يمارس نشاطه إلى أن ألغي في عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م)، فانتقلت هذه المهام إلى هيئات حسم المنازعات التجارية التي شكلتها وزارة التجارة عام ١٣٨٠هـ (١٩٨٠م)، وهكذا تطور المجلس التجاري في جدة إلى هيئة قضائية تجارية.^(١٨)

ويهدف المجلس التجاري إلى الارتقاء بمستوى التجارة والفصل بين الخصومات التي قد تقع بين الاعضاء في الأمور التجارية، وأمور الصرافة والفصل في القضايا التي تحصل بين أصحاب السفن والتجار حول أجور النقل والخلافات التي تصدر عن الاخلال بالتعهدات والمقاولات والكفالات المالية، ولهذا استوجب النظام وجود عضو شرعي ضمن تشكيل المجلس خلال مراحلته المختلفة، ونظراً لأهمية المجلس التجاري واختصاصه بشئون التجارة والفصل في قضاياها، فقد كان الملك عبد العزيز لا يوافق على أنظمة التجارة وما يتصل بها إلا بعد أن تعرض على المجلس في جدة.^(١٩)

ولقد انبثقت فكرة الغرفة التجارية في جدة عن رغبة الرواد من رجال الأعمال فيها في تأسيس أول غرفة تجارية صناعية بالمملكة انعكاساً مبكراً لنمو الفكر المؤسسي لدى القطاع الخاص، وإدراكاً واعياً منهم لدور هذه الكيانات بكونها همزة وصل بين الحكومة والتجار في كل ما من شأنه تجسيد التعاون وخدمة الصالح العام، فالغرفة أقدر على عرض رؤى التجار ومقترحاتهم في النهوض بأعمالهم، وهي القناة المسؤولة عن إيصال رؤى الحكومة وتوجيهاتها لرجال الأعمال والمعاونة في تنفيذ سياستها.^(٢٠) لذا قام مجموعة من تجار جدة بزيارة وزير المالية آنذاك عبدالله السليمان وتباحثوا معه حول فكرة انشاء غرفة تجارية لجدة بصفتها الميناء الأول في المملكة العربية السعودية والمركز التجاري المهم، وحظيت الفكرة بالتشجيع والقبول منه فعرضها على جلالة الملك عبد العزيز.^(٢١) خاصة وأن الاخير كان يسعى لتقبل المقترحات واستفادة البلاد من النظم الموجودة للنهوض بالدولة وتطويرها.^(٢٢)

ولقد لقيت الفكرة الدعم والمساندة من الملك عبد العزيز وصدرت الموافقة على تأسيس الغرفة، ونشرت بنود نظامها بتاريخ ١٥/٢/١٣٦٥هـ (١٩٤٥م) في جريدة أم القرى الصحيفة الرسمية للبلاد.^(٢٣)

وبدأت الغرفة على شكل ندوات تجمع التجار وبعض الوسطاء والصيارفة لمناقشة حركة الأسواق العالمية والتغيرات في أسعار النقد الأجنبي الذي يعتمدون عليه في استيراد بضائعهم، وتم تكليف معالي الشيخ محمد عبد الله رضا. ليصبح أول رئيس للغرفة، والذي عين فيما بعد وزيراً للتجارة التي هي التطور الإداري الطبيعي للغرفة عندما أنشئت في عهد الملك سعود بن عبد العزيز عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)،^(٢٤) وقد تنقلت مكاتب الغرفة إلى مواقع متعددة: منها شارع الملك فيصل، ثم عمارة الأمير عبد الله الفيصل، ثم عمارة الأمير منصور في شارع قابل، ومن ثم أصبح للغرفة أول مبنى خاص لها في عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) في شارع الملك خالد بطريق الميناء.^(٢٥)

وتذكر بعض المصادر أنه يعود الفضل لنشأة غرفة جدة إلى الشيخ محمد علي زينل^(٢٦) التاجر المعروف، وصاحب مدارس الفلاح عندما طلب من حسين جستيه أن يسافر إلى الهند لتعلم أساليب التجارة والإدارة الحديثة. الذي رأى في الهند الغرفة التجارية وعرف دورها ورسالتها ورؤيتها وحجم الاستفادة منها. وهي في الأصل فكرة إنجليزية، فنقل هذه الفكرة إلى مكة المكرمة، وعمل على عرضها على التجار ورجال الأعمال السعوديين ومناقشتها مع كبار المسؤولين والتجار في مكة؛ لتكون المبادأة في غرفة جدة.^(٢٧)

وقد حدد الأمر السامي مهمة الغرفة التجارية في جدة وهي النظر في ترقية الأعمال التجارية والمالية والصناعة الوطنية، وتقديم الاقتراحات بالوسائل التي تؤدي إلى ذلك. وحماية الثروة العامة والتجارة والصناعة الوطنية من المزاحمات الأجنبية. وإزالة العراقيل التي تعيق التقدم التجاري وطلب مساعدة الحكومة في ذلك، والسعي في إنشاء المؤسسات المالية والشركات التجارية والصناعية وتشجيعها لحفظ ثروة البلاد، والاتصال بالمؤسسات المالية والشركات التجارية والصناعية الأجنبية لأخذ المعلومات التي تهم التجار والصناع اقتصادياً وتجارياً ومالياً. والوقوف على التطورات في الأسواق التجارية والمالية العالمية للاستفادة منها. وتقوية الصلات التجارية والمالية والصناعية بين المواطنين والمؤسسات والشركات المالية والتجارية والصناعية وإرشاد التجار والصناع إلى ذلك بالوساطة بينهما. تقديم اقتراحات للحكومة فيما يختص بتعديل الأنظمة المتعلقة بالشؤون التجارية والصناعية والتعرفة الكمركية والأنظمة الخاصة بطرق المواصلات البرية والبحرية، وما يكون سبباً في توسيع نطاق التجارة وتقويتها. والإجابة على الاستعلامات التي تقدم لها من التجار والشركات فيما يختص بالشؤون التجارية والمالية والصناعية لقاء أجر خاص تفرضه لجنة إدارة الغرفة لغير المشتركين، أما المشتركون فمن غير أجر.^(٢٨)

وكان من مهام الغرفة التجارية التي بينها المرسوم الملكي المنشور في صحيفة أم القرى إرشاد التجار والصناع لأسهل الطرق وأنفعها في التصدير والتوريد وترقية الصناعة، وأهم البلاد لتصريف صادراتهم وتوريد الصناعة. والإجابة على الاستعلامات التي ترد إليها من الأشخاص والشركات والمؤسسات المالية

في الخارج فيما يختص بحالة التجار من الوجهة المالية، أو فيما يختص بالشؤون التجارية والمالية والصناعية في المملكة. وإبداء رأيها للحكومة في الازمات الاقتصادية في زمن الحرب، وحين الحاجة فيما تراه في ذلك. وتزويد الحكومة بالمشورة والمعلومات التي تطلبها منها فيما يختص بالشؤون التجارية والمالية والصناعية. وإصدار الشهادات التجارية والتصديق على القوائم التجارية إذا طلب منها ذلك، سواء من الحكومة أو من الأفراد ويكون ذلك مقابل أجر تفرضه لجنة إدارة الغرفة. والتصديق على ثروة الكفلاء وقدرتهم على القيام بالكفالة مقابل أجر تفرضه لجنة إدارة الغرفة. وتنظيم سجل خاص بأسماء التجار وأرباب الحرف والصناع المشتركين في الغرفة التجارية مع الإيضاحات اللازمة عن كل شخص.^(٢٩) كما ألزم المرسوم التجار بوجود سجل خاص بأسعار البضائع والحاجيات وأسعار العمل وجميع الشؤون المالية. وتنظيم سجل لتسجيل كل ما يصل من معلومات في الأحوال التجارية والتجار والشركات والمؤسسات المالية والصناعية والتجارية في الخارج لاستفادة الحكومة والمشاركين منها. والسعي في تحسين حالة المنتجات الوطنية وصادرات المملكة وإيجاد أسواق تجارية لها. وإصدار النشرات الأسبوعية والشهرية حسب الحاجة في الأحوال التجارية والمالية والصناعية في خارج المملكة العربية السعودية وداخلها مما يهم التجار والصناع معرفته. والقيام بجميع الأعمال التي تكلف بها من قبل الحكومة، وأن تكون حكماً في حسم الدعاوي والاختلافات التجارية التي تقع بين تاجر أو أكثر بناء على اتفاق وتكليف من الطرفين. وبموجب هذا النظام فإن الغرفة مؤسسة تعمل على تحسين التجارة والصناعة في البلاد وحمايتها من التنافس الأجنبي.^(٣٠)

وحدد الأمر السامي المنشور في صحيفة أم القرى الدفاتر التي لابد من وجودها في الغرفة التجارية الصناعية ومنها: دفتر محتويات أسماء المشتركين وعناوينهم وطبيعة العمل الذي يمارسونه. ودفتر لمحاضر الجلسات، ودفتر قيد الواردات والمصروفات، ودفتر لتسجيل صور الشهادات والتقارير والتصديقات، ودفتر الرسائل التي تصدر منه، ودفتر لتسجيل الأسعار. وكذلك حدد النظام رسوم الاشتراك في الغرفة سنوياً ثمانين ريالاً للنصف الأول وخمسين ريالاً للنصف الثاني وثلاثين ريالاً للنصف الثالث وعشرين ريالاً للنصف الرابع، كما حدد النظام عقوبة كل من يشترك في غرفة لم يرخص لها بغرامة مالية تتراوح بين ٢٠٠ ريال - ٤٠٠ ريال.^(٣١) وعلى الرغم من بساطة المبلغ في ذلك الوقت إلا أنه في تلك الحقبة يعني الشيء الكثير. أما فيما يتعلق بإدارة الغرفة فقد وضع المرسوم أن تقوم به لجنة تسمى لجنة إدارة الغرفة التجارية، ويكون أعضاؤها من التجار وأرباب الصنائع ويشترط فيمن ينتخب عضواً في لجنة الإدارة ما يأتي.^(٣٢)

١- أن يكون من المشتركين في الغرفة ويجيد القراءة والكتابة.

٢- أن لا ينقص عمره عن ثلاثين عاماً.

- ٣- أن يكون من المعروفين بالاستقامة وحسن السلوك.
 - ٤- أن يكون محترفاً للتجارة أو الصناعة مدة لا تقل عن ست سنوات متوالية، أو سنتين إذا كان يحمل شهادات من إحدى كليات التجارة أو الصناعة.
 - ٥- أن لا يكون مفلساً، أما إذا أفلس وأعيد اعتباره فيجوز انتخابه.
 - ٦- أن لا يكون محكوماً بجناية أو جنحة تمس الشرف.
- ولقد اوضح النظام أن لجنة إدارة الغرفة التجارية والصناعية في مكة وجدة والمدينة والأحساء وأبها تتألف من اثني عشر شخصاً، أما في بقية البلدان فمن ستة أشخاص. ويكون تعيين أعضاء إدارة الغرفة في الدورة الأولى من قبل الحكومة، أما الدورات الأخرى فيكون ثلثهم بالتعيين من قبل الحكومة والثلثان بالانتخاب والتصويت السري من التجار وأرباب الصنائع المشتركين في الغرفة. ويشترط في الأشخاص المعيّنين من قبل الحكومة الشروط المنصوص عليها لإدارة الغرفة. وقد حدد النظام مدة العضوية في لجنة الغرفة التجارية في الدورة الأولى سنتان، أما في الدورات الأخرى فمدة العضوية ثلاثة سنوات. كما تنتخب اللجنة الإدارية من بين أعضائها الرئيس الأول والثاني ويصدق على انتخابها من مقام النيابة العامة. كما وضح النظام أن أعضاء الغرفة لا يتقاضون رواتب على عملهم. وعلى لجنة الإدارة أن تضع نظاماً داخلياً للغرفة يشتمل كيفية التصويت والاجتماع وأصول المذاكرة وعدد الجلسات، وتعين فيه وظائف الرئيس الأول والثاني وسكرتير الغرفة، وكيفية دعوة الأعضاء وجدول ببيان الأجور التي تتقاضاها عن الخدم التي تقوم بها وتقدمه للحكومة للتصديق عليه. و ما يلزم للغرفة من موظفين وكتبة تعينهم اللجنة الإدارية وتعين رواتبهم. كما تحدد اللجنة الإدارية ما يلزم للغرفة من محل ومصاريف وأدوات.^(٣٣) وفي إطار التعاون بين الحكومة والغرفة التجارية فقد وضح النظام أنه إذا طلبت الحكومة من الغرفة خبيراً من التجار، فعلى الغرفة أن تعين تاجراً من المشتركين ويدفع للتاجر المذكور أجراً مقابل عمله، ولا يقبل في المزادات والمناقصات الحكومية والبلدية في البلدان التي يكون فيها غرفة تجارية، إلا يكون مشتركاً فيها سواء أكان من التجار أو المقاولين أو السماسرة. ويجب على الغرفة التجارية الصناعية أن تقدم للحكومة في كل سنة تقريراً عن أعمالها وميزانيتها وأن تنشر ذلك في الصحف.^(٣٤) وتأسيساً على ما سبق ذكره أصبح من حق التجار في المملكة العربية السعودية بناء على الأمر السامي أن يطلبوا تأسيس غرفة تجارية أو صناعية من الحكومة، وللحكومة الحق في قبول الطلب، أو رفضه، ولكل تاجر، أو مقاول، أو سمسار، أو شركة، أو صانع أو صاحب مصنع في المملكة العربية السعودية سواء أكان سعودياً، أو أجنبياً أن يشترك في الغرفة التجارية.^(٣٥) وبناء على ذلك تتابعت الغرف التجارية في المملكة، فبعد غرفة جدة أجريت اتصالات مع تاجر مكة المكرمة لتأسيس غرفة تجارية صناعية هناك، ثم أُسس بعد ذلك اتحاد بين غرفتي مكة المكرمة وجدة عام ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م). وبدأت هذه الغرفة منذ تأسيسها بإصدار نشرة دورية عرفت باسم (النشرة

الاقتصادية والتجارية)، لتسهم في توفير المعلومات التجارية.^(٣٦) وتلى ذلك إنشاء "غرفة تجارة وصناعة المنطقة الشرقية" وشارت عملها في ٣ شوال ١٣٧٢هـ. (١٩٥٣م)، و من بعدها الغرفة التجارية الصناعية في الرياض حيث أنشئت بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٩) والمؤرخ في ١ ربيع ثاني ١٣٨١هـ. (١٩٦٢م). ومن أهم الصعوبات التي واجهت المسؤولين في ذلك الوقت عدم استيعاب وفهم أهداف الغرفة وأغراضها، لكن تمكّن المهتمون بإنشاء هذه الغرفة من تذليلها، حتى أصبحت كياناً مهماً في منطقة الرياض يشارك في تحقيق الأهداف الوطنية للدولة، ويعزز من قدرة القطاع الخاص وأدائه. وتبع غرفة الرياض تأسيس الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م).^(٣٧)

المبحث الثالث: تطور الغرف التجارية الصناعية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز

تركزت سياسة الملك خالد الاقتصادية كما أشرنا سابقاً على إنجاز عدد من الأهداف المهمة التي تبنتها خطط التنمية، ومن أهمها تنمية الموارد الوطنية، من خلال تحديث الصناعات بكافة أشكالها البترولية والتعدينية الثقيلة والخفيفة، وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وكذلك الحرص على رفع مستوى معيشة الشعب ورفاهيته، ومكافحة الأمية وتوفير سبل التعليم بكافة مراحله لجميع طبقات المجتمع وفئاته. والاهتمام بقطاع المواصلات بتوفير الطرق والموانئ والقطارات،^(٣٨) وكذلك النهوض بالاتصالات السلكية واللاسلكية، والعناية بسكنى المواطنين، وتقوية أجهزة الدولة الإدارية وتنمية كفاءتها وفعاليتها، وتطوير أنظمتها لمواكبة التغيرات الدولية المحيطة. والسير قدماً في خطة التنمية الخمسية الثانية في القطاعات كافة، وتوجيهها لخدمة الدولة وراحة الأفراد. واستمرار العمل نحو توجيه عملية التنمية في المملكة العربية السعودية لتحويل إيرادات الزيت إلى موجودات وأصول محلية. وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه روس الأموال والموارد البشرية إلى القطاعات الإنتاجية كالزراعة والتعدين والصناعة مع تشجيع القطاع الخاص ليمارس واجبه في هذه المجالات.^(٣٩)

وقد شهدت المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً في جميع قطاعاتها الاقتصادية في عهد الملك خالد، فجندت حكومتها كل الطاقات المادية والبشرية لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية والمسارة بالنمو الاقتصادي، أبدى فيها القطاع الخاص تجاوباً ومرونة متزايدتين، وأخذت مساهمته في تكوين رأس المال تزداد بسرعة. لذا توافرت للاقتصاد السعودي عوامل الاستقرار والثبات بفضل السياسة المالية التي تمكنت من إزالة الفجوة بين العرض والطلب والسيطرة على الأسباب المحلية للتضخم، فواصل تحقيق معدلات نمو خلال العام المالي ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ (١٩٨١/١٩٨٢م) وتدل جميع المؤشرات على الوصول إلى أفضل نتائج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، كما أشارت التقديرات إلى زيادة الانفاق الفعلي الحكومي خلال عام ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ (١٩٨٠/١٩٨١م) بمعدل ١٤%. بخلاف ما سبقها من سنوات.^(٤٠)

وإيماناً من الدولة بالترابط بين مكونات الاقتصاد الوطني وأبعاده، فقد عملت على تحديث البنية الأساسية والخدمات المساعدة والمساندة الأخرى وتطويرها وفق نظرة شمولية تدرك أن الأهداف التي تبتغيها لن تتحقق إلا من خلال التعامل مع الأجزاء والمكونات، وفي هذا الإطار صدر نظام جديد للغرف التجارية والصناعية بموجب المرسوم الملكي رقم (٦/م) وتاريخ ٣٠/٤/١٤٠٠هـ (١٩٧٩/١٩٨٠م)، ليحل محل النظام الذي كان مطبقاً من قبل برقم (٢٨٢٩) وتاريخ ١٢ شعبان ١٣٦٨هـ (١٩٤٨م) متماشياً ومواكباً للنهضة الصناعية والتجارية التي تعيشها المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد، وحتى يكون للغرف التجارية والصناعية دور فعال في المساهمة في تحقيق أهداف خطط التنمية. فقد منحت الغرف التجارية في عهد الملك خالد صلاحيات أوسع، كما عهد إليها مهام متعددة في إطار الأهداف المرجوة، علاوة على إنشاء مجلس للغرف التجارية الصناعية السعودية يعنى بالمصالح المشتركة بين الغرف، ويتمتع بالشخصية المعنوية.^(٤١)

ويتكون نظام الغرف التجارية الجديد من اثنين وأربعين مادة مصنفة في ستة أبواب^(٤٢)

الباب الأول: تشكيل الغرف التجارية والصناعية.

الباب الثاني: اختصاصات الغرف التجارية والصناعية.

الباب الثالث: إدارة الغرف التجارية والصناعية.

الباب الرابع: ميزانية الغرف التجارية والصناعية.

الباب الخامس: مجلس الغرف التجارية والصناعية.

الباب السادس: الأحكام العامة.

وقد وضع النظام الصادر لتشكيل الغرف التجارية والصناعية أنها هيئة غير ربحية، تمتلك شخصية تجارية اعتبارية، وتمثل في دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة، وتعمل على حمايتها وتطويرها، ويقوم رئيس مجلس إدارتها بتمثيلها أمام القضاء والغير، فهي تنشأ بقرار من وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الصناعة والكهرباء يحدد فيها مقر الغرفة، ومجال اختصاصها والحد الأدنى لعدد المشتركين فيها. ولا يجوز أن ينقص العدد عن ثلاثين شخصاً طبيعياً واعتبارياً من المشتغلين بالتجارة، أو الصناعة المقيدتين في السجل التجاري، و للغرفة أن تنشئ مكاتب فرعية في دائرة اختصاصها بعد موافقة وزير التجارة. كما يجوز الاشتراك في أكثر من غرفة في حالة وجود فروع. كما يسقط الاشتراك بشطب السجل التجاري، أو بعدم سداد رسوم الاشتراك السنوي رغم اخطار المشترك، وتجوز إعادة القيد متى زال المانع.^(٤٣)

كما حدد النظام تحقيق أهداف الغرفة من خلال إصدار المجلات والنشرات التي تخدم التجارة والصناعة، والاتصال بالغرف الأخرى، أو الجهات الحكومية للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة

بالتجارة والصناعة. وكذلك تشكيل اللجان المتخصصة من بين المشتركين فيها، أو غيرهم؛ لإعداد الدراسات والبحوث والتقارير التي تساعد على تطوير التجارة والصناعة. ومن حق الغرفة تحقيقاً لأهدافها تملك وإنشاء العقارات اللازمة.^(٤٤)

وقد واكبت الغرف التجارية الصناعية ومجلسها النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقدمت خدمات جليلة لمنسوبيها رعاية لمصالحهم، كما قامت بالدور المساند لسياسات الدولة الاقتصادية وما تتخذه من تدابير لتشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال التوعية بالأهداف المبتغاة وتقديم المشورة والتوجيه والمساندة بما يحقق تفاعل القطاع الخاص مع تلك الأهداف التي تؤكد أهمية الغرف ودورها في خدمة الاقتصاد الوطني.^(٤٥) ويعتبر الاشتراك في الغرفة التزاماً قانونياً على كل تاجر، أو صانع مقيد بالسجل التجاري، ويقوم بإدارة الغرفة جمعية عمومية، ومجلس إدارة وتتألف الجمعية العمومية من جميع المشتركين في الغرفة، ومن أهم اختصاصاتها انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون ٥٠% منهم تاجر و ٥٠% صناع إذا توفر العدد الكافي منهم . و المداولة في تقرير مجلس الإدارة على نشاط الغرف ومركزها المالي، والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع ميزانية السنة التالية، وبحث شئون الغرفة ، وتجتمع الجمعية مرة على الأقل كل سنة خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاة السنة المالية، ويجوز دعوتها لانعقاد بناء على طلب مجلس الإدارة، أو ٢٠% من عدد المشتركين في الغرفة.^(٤٦)

وأوضح نص النظام على أن يعين أمين عام الغرفة بقرار من مجلس إدارتها، ويكون مسئولاً عن سير أعمالها الإدارية والمالية، وله حق حضور اجتماعات مجلس الإدارة دون الإدلاء بصوته، ومن اختصاصات أمين عام الغرفة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتنفيذ الأعمال التي يكلفه بها رئيس المجلس، ومراقبة موظفي الغرفة ومستخدميها في أعمالهم، وتقديم تقرير عن كل منهم في نهاية السنة المالية، وإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لانعقاد الجمعية العمومية ومجلس الإدارة. كما تبدأ السنة المالية للغرفة في أول شهر رجب، وتنتهي في نهاية شهر جمادى الثانية من كل عام، وتتكون مواردها من الاشتراكات ورسوم الإصدار والتصديق على الشهادات والمحركات والمستندات، والعوائد الاستثمارية لأموال الغرفة، والتبرعات والهبات والإعانات الأهلية والحكومية.^(٤٧)

كما نص النظام على أن يكون لكل غرفة جمعية عمومية ومجلس إدارة، فالجمعية العمومية تتألف من جميع المشتركين في الغرفة، ومن مهام الجمعية العمومية:

- انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون ٥٠% تجاريين و ٥٠% صناعيين .
- المداولة في تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الغرفة ومركزها المالي.
- المداولة في الحساب الختامي للغرفة للسنة المالية المنتهية ومشروع ميزانية السنة التالية.
- بحث شئون الغرفة، وكذلك الأمور التي يرى مجلس الإدارة أخذ موافقتها عليها.

وتقوم الجمعية العمومية برفع مشروع الميزانية والحساب الختامي إلى وزير التجارة للاعتماد. كما نص النظام على أن تجتمع الجمعية العمومية مرة على الأقل كل سنة خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وتجتمع بناءً على طلب مجلس الإدارة أو طلب ٢٠% من عدد المشتركين في الغرفة، وأوضح النظام ضرورة صدور قرار من وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الصناعة والكهرباء يحدد الإجراءات الواجب اتباعها لعقد الجمعية العمومية ومباشرة اختصاصاتها وكيفية الانتخاب.^(٤٨)

أما مجلس الإدارة فمن أهم مهامه تصريف شؤون الغرفة، وله كافة الصلاحيات لتحقيق أهدافها، ويصدر ما يراه لازماً من لوائح مالية وإدارية وتعليمات، وله كذلك أحقية تشكيل اللجان وتفويض الصلاحيات لضمان سير العمل بالغرفة، كما يعد المجلس التقرير السنوي عن نشاط الغرفة والحساب الختامي ومشروع الميزانية لتقديمها للجمعية العمومية، ويرسل صورة منها لكل من وزير التجارة ووزير الصناعة والكهرباء ومعها ما يراه من مقترحات لتطوير الغرفة، ويتولى مجلس الإدارة تعيين محاسباً قانونياً للغرفة وأميناً عاماً لها. يجتمع المجلس مره كل شهر، ويكون الاجتماع بدعوة من رئيسه، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أكثر من نصف عدد الأعضاء. و تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.^(٤٩) وفيما يختص بتشكيل مجلس الإدارة فيتم ذلك باختيار عدد لا يقل عن ستة و لا يزيد عن ثمانية عشر عضواً، ويعين وزير التجارة ثلث الأعضاء بالاتفاق مع وزير الصناعة والكهرباء، وتختار الجمعية العمومية البقية عن طريق الانتخاب على أن يراعى تمثيل التجار والصناع بشكل عادل، كما يحدد وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الصناعة والكهرباء عدد أعضاء مجالس إدارة الغرف في ضوء عدد المشتركين في كل غرفة^(٥٠). وجاء في نظام الغرف التجارية والصناعية أنها جهات قضائية، وذلك باللجوء إلى التحكيم في المنازعات التجارية، بناءً على اتفاقية مسبقة بين أطراف النزاع وتنص على اختيار الغرفة التجارية لحل النزاع والاختلافات، وتتكون الغرفة التجارية من اثني عشر عضواً في المدن الكبرى، ومن ستة أعضاء في المدن الصغرى.^(٥١)

ونتيجة لذلك التطور في عهد الملك خالد- كما أشرنا- وكذلك وعي الأفراد بدورهم المجتمعي ومساهماتهم في تنمية المجتمع وتطويره، فقد تزايد عدد الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد، ومنها الغرفة التجارية في القصيم وتأسست في ١٣٩٨هـ (١٩٨٧م) ومقرات الفروع في البكيرية وعنيزة والرس، والغرفة التجارية الصناعية في الطائف في ١٩ / ١١ / ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) ومقرات الفروع في الحوية، تلاها الغرفة التجارية في المجمعة في ٢ / ٣ / ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) ومقرات الفروع الزلفي، أعقبها إنشاء الغرفة التجارية الصناعية في ينبع في ٢٠ / ٦ / ١٣٩٩هـ (١٩٧٨م) ومقرات الفروع في ينبع الصناعي وبدر، ثم الغرفة التجارية الصناعية ببتوك في ٣ / ٤ / ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ومقرات الفروع في ضباء وأملج، ومن بعدها الغرفة التجارية الصناعية بالأحساء في عام ٢٨ / ٤ / ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

ومقرات الفروع في الهفوف، ثم الغرفة التجارية الصناعية في أبها في ١٥/٧/١٤٠١هـ (١٩٨١م) ومقرات الفروع خميس مشيط وبيشة.^(٥٢)

ونظراً لتعدد الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية وتطورها، وضرورة تبادل وجهات النظر الاقتصادية، والدعم الثقافي، والمساهمة المؤسسية المتنوعة لتطوير المجتمع، وكذلك تبادل الخبرات، فقد تطلب الوضع إنشاء مجلس الغرف التجارية السعودية والذي تأسس في عهد الملك خالد، ومقره مدينة الرياض^(٥٣)، وكان أول الأمر برئاسة الشيخ إسماعيل أبو داود، وعضوية رئيس كل من الغرف التالية: مكة المكرمة، الرياض، جدة، أبها، الأحساء، تبوك، الدمام، الطائف، القصيم، المدينة المنورة، ينبع^(٥٤)، والهدف من وجوده تنظيم أساليب العمل في الغرف التجارية من خلال كيان تنظيمي يجمعها ويعمل على توحيد جهودها في المسائل ذات العلاقة، والتنسيق بين الغرف في المسائل الخاصة وتمثيلها أمام التنظيمات التجارية العالمية كجهاز مؤسسي يضم كافة الغرف التجارية بالمملكة، ويتكون المجلس من رئيس كل غرفة في المملكة (أو نائبه في حال غيابه) بالإضافة الى عضو واحد من أعضاء مجلس كل غرفة يتم اختياره بالانتخاب^(٥٥). ومن هنا أصبح للغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية دورها المتزايد في دعم عمليات القطاع الخاص. نظراً للدور الذي تؤديه الغرف التجارية في دعم الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية والتي امتدت فروعها في جميع مناطق ومحافظات ومراكز المملكة العربية السعودية وذلك تسهيلاً لطالبي الخدمة.^(٥٦)

المبحث الرابع: مهام الغرف التجارية الصناعية

تضطلع الغرف التجارية الصناعية بدور مهم في دفع عجلة التنمية الإدارية والمالية، وقد حدد النظام أهم الأدوار، والمهام المناطة بها وهي كالتالي:

- ١- إعداد الدراسات الموضوعية عن تجارب الدول التي أخذت بالتخصيص وإبراز الإيجابيات والسلبيات الخاصة بتلك التجارب، وتوضيح التحفظات عند التطبيق في المملكة.
- ٢- إعداد الندوات واللقاءات والمؤتمرات وتعزيز دور القطاع الخاص بهدف تهيئته وتوفير المناخ الملائم للقيام بدوره الصحيح في المجتمع .
- ٣- العمل على تقوية صلة الغرف التجارية بأجهزة الدولة وذلك من خلال تقديم المعلومات والمقترحات التي تهدف لتشجيع القطاع الخاص وإزالة العقبات أمام انطلاقه، بالإضافة إلى نقل وجهة نظر الجهات الرسمية لرجال الأعمال والمستثمرين .
- ٤- المشاركة في الوفود المرسله إلى بعض البلدان بغرض التعرف على تجاربهم وخبراتهم.^(٥٧)

- ٥- تشجيع التعاون بين رجال الأعمال السعوديين والدوليين، من خلال عمل ندوات ولقاءات مع البعثات والوفود التجارية الزائرة، و ما اتاحته من زيارات لرجال الأعمال للخارج.
- ٦- تبنى الأنظمة الداعمة لمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية مع المستثمرين الوطنيين
- ٧- تحفيز الاستثمار، وجذب رؤوس الأموال المحلية، وتعريفها بالفرص المتاحة.
- ٨- تكوين الشركات المساهمة والدعاية والإعلان لها.
- ٩- حضانة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها؛ لتكون كيانات كبيرة قادرة.^(٥٨)
- ١٠- الاهتمام بالمنتجات الوطنية والتعريف بها وتنمية أسواقها في الداخل عن طريق المعارض السنوية الدائمة.
- ١١- تنمية القوى البشرية المحلية وتأهيلها وفق احتياجات سوق العمل وتنمية مهاراتها عن طريق البرامج التدريبية المتعددة ومنح الدبلومات المتخصصة، تجاوبا مع تطلعات الدولة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.
- ١٢- جمع ونشر كافة المعلومات والبيانات والدراسات والاحصاءات التي تتعلق بالتجارة والصناعة.
- ١٣- إعداد البحوث المختصة بالتجارة والصناعة. وإمداد الجهات ذات الاختصاص بالبيانات والمعلومات في الأمور التجارية والصناعية المختلفة.
- ١٤- حماية التجارة والصناعة من المنافسة الأجنبية.
- ١٥- إبلاغ التجار والصناع بأهم وأفضل بلدان ومناطق استيراد أو تصدير بضاعتهم.
- ١٦- فض المنازعات التجارية والصناعية بالتحكيم، إذا اتفق طرفا النزاع على إحالتها إليها.
- ١٧- توجيه التجار والصناع نحو فرص الاستثمارات الجديدة في المجالات التجارية والصناعية من خلال التنسيق مع الجهات المختصة. وحثهم على الاستفادة من بيوت الخبرة المحلية والأجنبية.^(٥٨)

المبحث الخامس: مهام مجلس الغرف السعودي

- ١- الاهتمام بالقطاع الخاص ورصد القضايا المتعلقة به وتلمس الحلول الملائمة لها والمؤدية إلى التغلب عليها.
- ٢- التعبير الموحد عن مرئيات الغرف والقطاع الخاص في المسائل المهمة أو ذات الطابع المشترك بما يتطلب ذلك في إبداء الرأي الموحد في مشاريع الأنظمة والتشريعات ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والتجارية التي من شأنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وشرح السياسات والأنظمة والقرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية؛ لكي يتم توصيل المعلومات الكاملة والصحيحة للغرف ومنتسبيها حول الموضوعات الصادرة بشأنها.

- ٣- استحداث أنشطة أجهزة جديدة ومساهمات متطورة في خدمة مجتمع رجال الأعمال وتشجيع دعم الغرف للقيام بهذه الأنشطة ودعم قدرتها على القيام بها.
- ٤- إنشاء مجالات جديدة للتعاون بين الغرف وتشجيع الأنشطة المشتركة فيما بينها من أجل تجميع الإمكانيات المتاحة لها واستثمارها بشكل أفضل وتجنب الأزدواجية والتكرار فيما بين أنشطة الغرف.
- ٥- العمل على دعم القدرات والإمكانات المادية والبشرية للقطاع الخاص، ورفع مساهمته في النشاط الاقتصادي، وتطوير أدائه بما يكفل المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.^(٥٩)
- ٦- تمثيل الغرف التجارية الصناعية في كافة القضايا ذات الطابع المشترك على المستويين المحلي والخارجي، بما يتطلبه ذلك من توجيه أنشطة العلاقة الخارجية وتوثيق الصلات مع الهيئات والتنظيمات العالمية، وتنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية.
- ٧- العمل على تطوير إمكانات الغرف ودعم علاقاتها بما يكفل رفع قدرات القطاع الخاص وتنظيم مساهمته في الاقتصاد الوطني.
- ٨- توفير المعلومات اللازمة سواء ليمثل الغرف وقطاع الأعمال، أو لتوحيد مرئياتها والتعبير عنها في القضايا العامة ذات الطابع المشترك.
- ٩- تنظيم انعقاد المؤتمرات الدورية والندوات المتخصصة لرجال الأعمال السعوديين والتي تجمع بين فعاليات القطاع الخاص والأجهزة الحكومية، أو التجمعات الاقتصادية والإقليمية الدولية.
- ١٠- ممارسة التحكيم ورفض الخلافات التجارية والصناعية إذا اتفق أطراف النزاع على إح
- ١١- التها إليه وكان النزاع بين أطراف الخلاف ينتمون إلى أكثر من غرفة، أو كان أحد أطرافه محلياً والآخر أجنبياً.^(٦٠)

الخاتمة:

بينت الدراسة حرص المملكة العربية السعودية على إنشاء الغرف التجارية الصناعية في وقت مبكر لتطوير القطاع الخاص، وتحقيق مساهمته الجادة في النهضة التنموية الشاملة التي تمر بها. لذلك جاءت موافقة الملك عبد العزيز على نشأة الغرف التجارية والتي كان السبب في قيامها الدافع الشخصي من تجار جدة. وحتى تأخذ الغرفة الطابع النظامي صدر أول نظام للغرف بالمرسوم الملكي الكريم بتاريخ ١٥/٣/١٣٦٥هـ. أسهمت منظومة الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية بدورٍ متمم في تنظيم نشاط القطاع الخاص وحققت الكثير من المنجزات في قيادة العمل المؤسسي لهذا القطاع وتبني مبادراته وتعزيز إسهاماته وفق تطلعات الدولة، وتحقيق مرئياتها، بما أتيح لهذه الغرف من إمكانيات وخبرات في تحقيق نقلة نوعية لخدمة قطاع الأعمال ليلبي احتياجاته الآتية، ويستجيب لتطلعاته المستقبلية . ومازالت تدفع بمسيرة التقدم الاقتصادي حتى بلغ عدد الغرف التجارية الصناعية في عهد الملك خالد حوالي (١٩) غرفة تنتشر في مناطق المملكة. وتتبع الدراسة التطور الذي مرت به الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية، وتزايد أعدادها؛ لتحقيق الهدف المنشود من وراء إقامتها، كما استعرضت الدراسة أبرز الاستراتيجيات التي قامت بها حكومة الملك خالد بن عبد العزيز للنهوض بمستوى الغرف التجارية الصناعية السعودية ومواكبة التطورات التي تمر بها المملكة العربية السعودية. والخدمات التي تقدمها الغرف التجارية الصناعية لخدمة رجال وسيدات الأعمال، ومساعدتهم للمساهمة في التطور الاقتصادي للمملكة.

تطور الغرف التجارية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢)

الهوامش:

- (١) سعود بن عبد الله آل سعود، التخصيص ماهيته وإبعاد تطبيقه في المملكة، ج٩، دار الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٨، ١٤٢٨، ص ص ٥٠٠-٥٠١.
- (٢) عبدالرحمن الجريسي، الاقتصاد السعودي بين الماضي والحاضر، السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٩، دار الملك عبد العزيز، ص ص ٢٦٠-٢٦١.
- (٣) اسامة فقيه، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، (المملكة العربية السعودية في مائة عام)، ج٩، دار الملك عبد العزيز، ص ٥٢٦.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٥٢٧.
- (٥) ولد الملك خالد بن عبد العزيز في الرياض عام ١٩١٤ ونشأ تحت رعاية والده، تولى إمارة منطقة مكة المكرمة لفترة من الزمن ومثل والده في اتفاقية الطائف بين اليمن والمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٤ وحضر مع أخيه الأمير فيصل مؤتمر لندن لعام ١٩٣٩ ببيع ملكا على البلاد بعد مقتل أخيه الملك فيصل عام ١٩٧٥.. نقلا عن محمد السنيدي، المؤسس في عيون ابنائه واحفاده، الرياض، مطابع نجد التجارية، ٢٠٠٢، ص ٥٦.
- (٦) فهاد الحمد، التطورات النظامية والتنظيمية، في الحكم والإدارة في عهد الملك خالد بن عبد الرحمن ودورها في تحقيق التنمية، إصدارات مؤسسة الملك خالد، ١٤٣١هـ، ص ٢٠٠.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
- (٨) عبد الرحمن الجريسي، المصدر السابق، ص ٢٦٢.
- (٩) متعب الرويلي، تاريخ الغرف التجارية الصناعية بالمملكة العربية السعودية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)، ص ١٥.
- (١٠) صلاح عربي عباس العبيدي، دراسات في نشأة وتطور الغرف التجارية العربية، الحامد للنشر، (٢٠١١م)، ص ١٩.
- (١١) اسامة فقيه، المصدر السابق، ص ٥٢٧.
- (١٢) عبد الله الفيصل، الإدارة المالية في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، المملكة العربية السعودية في مائة عام "بحوث ودراسات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)، ج٩، ص ١١٧.. للمزيد عن ضم الملك عبد العزيز للحجاز أنظر: آل فائع، أحمد، ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز ١٣٣٢-١٣٤٤هـ/ ١٩١٤-١٩٢٥م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م).
- (١٣) حمد السلوم، التطور التنظيمي للأجهزة الحكومية، المملكة العربية السعودية في مائة عام "بحوث ودراسات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)، ج٥، ص ٢٩١. وعبد الله الخلف، التطور الكمي للأجهزة الحكومية في المملكة، المملكة العربية السعودية في مائة عام "بحوث ودراسات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)، ج٥، ص ٥٠٥. ابن باز، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)، ص ١٨٧.

تطور الغرف التجارية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢)

- (١٤) إبراهيم العتيبي، تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز ١٣٤٣-١٣٧٣هـ/١٩٢٤-١٩٥٣م، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٤هـ (١٩٩٣م)، ص ١٩٦.
- (١٥) في ركاب التحول غرفة جدة و (٧٥) عاماً الكتاب الماسي، الغرفة التجارية الصناعية، جدة، ١٤٤٠هـ، ص ٢٥.
- (١٦) سليمان قابل: ترأس إدارة منح التراخيص في الاستيراد في جدة في فترة الشريف حسين بن علي. ثم تولى منصب رئيس المحكمة التجارية في مدينة جدة، وهي أول محكمة تقام في العهد السعودي للفصل في الأمور التجارية، كذلك تولى رئاسة أول شركة للسيارات تأسست في جدة. أنظر مغربي، محمد، أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة ١٣٠١-١٤٠٠هـ/١٨٨٣-١٩٨٠م، تهامة للنشر والتوزيع، جدة، ص ص ٥٥-٦٠.
- (١٧) إبراهيم العتيبي، المصدر السابق، ص ٢٦٤.
- (١٨) في ركاب التحول غرفة جدة، ص ٢٥.
- (١٩) إبراهيم العتيبي، المصدر السابق، ص ٢٦٦.
- (٢٠) إبراهيم العتيبي، المصدر السابق، ص ٢٦٦، ٢٦٧. متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (٢١) اسامة فقيه، المصدر السابق، ص ٣٠٩.
- (٢٢) في ركاب التحول غرفة جدة، ص ٢٧.
- (٢٣) عبد الله السليمان الحمدان: ولد الشيخ عبد الله في مدينة عنيزة عام ١٣٠٣هـ وتلقى التعليم على يد علمائها، وأتقن الكتابة والحساب وامتاز بحسن الخط وجماله، توجه إلى الهند للتجارة، وعمل كاتباً في بيت آل الفوزان في مدينة بومبا، ثم انتقل إلى البحرين فافتتح له مكتباً تجارياً. اضطرته ظروف أخيه الصحية للعمل بدلاً عنه كاتباً لدى الملك عبد العزيز، وبفراسة الملك عبد العزيز كلف السلطان بالعمل لديه، وطلب منه إغلاق مكتبه في البحرين، فأسند له الشؤون المالية للدولة، فكان مديراً لها ثم وزيراً للمالية ثم اسندت له في وقت من الأوقات وزارة الدفاع، كما تولى وزارة الخارجية نيابة عن الملك فيصل، أسهم في بناء الدولة وتطورها في فترة التأسيس، كما أسهم في إنشاء أول مصنع للإسمنت في جدة، وتبرع بقصره وقصور أبنائه لجامعة الملك عبد العزيز وقت انشائها، استقال من عمله نظراً لكبر سنه، توفي عام ١٣٨٥هـ. أنظر مغربي، ج، ص ص ١١٠-١٢٤.
- (٢٤) اسامة فقيه، المصدر السابق، ص ٣١٠.
- (٢٥) صالح الشعبي، السياسة المالية في عهد الملك عبد العزيز، بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، الرياض، ١٤١٩هـ، ج ٢، ص ٦٠٩.
- (٢٦) محمد علي رضا زينل: ولد في جدة عام ١٨٨٩م تاجر وزعيم شعبي في الحجاز وعميد بيوتاتها التجارية أسس مدارس الفلاح في جدة عام ١٩٠٥ وهي نواة التعليم الرسمي في شبه الجزيرة العربية ودعمها من ماله الخاص وجعل التعليم فيها مجانياً، الحق بها في فروع في مكة عام ١٩٠٩ ثم في بومبي والبحرين ودبي وحضرموت وتخرج من المدرسة العديد من الشعراء والأدباء وكبار تجار المملكة وموظفيها عمل محمد رضا في الهند بتجارة اللؤلؤ وعين أول وزير للتجارة في المملكة منذ عام ١٩٥٤ ولغاية عام ١٩٥٨ توفي عام ١٩٦٩ ودفن في بومبي. شبكة المعلومات الدولية الانترنت، الرابط www.wikipedia.org.

تطور الغرف التجارية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (١٩٧٥-١٩٨٢)

- (٢٧) صحيفة أم القرى، ع ١٠٨٩، س ٢٢، يوم الجمعة ١٥ صفر ١٣٦٥ هـ الموافق ١٨ يناير ١٩٤٦ م، ص ٢ .
- (٢٨) في ركاب التحول غرفة جدة، ص ٣٠. يذكر الربيعي، علي، صحيفة عكاظ، ٢٧ مارس ٢٠١٩ م. أن أول اجتماع للجنة الإدارية التي تم تشكيلها لتأسيس الغرفة من قبل الدولة مكوناً من ١٣ عضواً هم : محمد عبد الله علي رضا، فيصل المبارك، أحمد محمد صالح باعشن، إبراهيم شاكر، محمد السليمان التركي، عمر باناجه، أحمد عبد الرحمن باعشن، محمد عطار، أحمد أبو بكر باغفار، حسن قابل، سعيد محمد عبيد بن زقر، إبراهيم الصنيع، محمد عبد الله إسماعيل.
- (٢٩) عبد الله الدهاس، صحيفة المدينة، الاثنين ١/٢١/٢٠١٣ م.
- (٣٠) صحيفة أم القرى، العدد ١٠٨٩، س ٢٢، يوم الجمعة، ١٥ صفر ١٣٦٥ هـ/ ١٨ يناير ١٩٤٦ م، ص ٢.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) صالح الشيعبي، المصدر السابق، ص ٦١١.
- (٣٣) صحيفة أم القرى، العدد ١٠٨٩، س ٢٢، يوم الجمعة ١٥ صفر، ١٣٦٥ هـ/ ١٨ يناير، ١٩٤٦ م، ص ٣.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٣٦) متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (٣٧) فهد الحمد، المصدر السابق، ص ١٦٧.
- (٣٨) خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز "خطب وكلمات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧ م)، ج ١، ص ص ٥٨-٦٠.
- (٣٩) متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ٣٢.
- (٤٠) خياط، المصدر السابق، ص ص ٢٦٠-٢٦٢.
- (٤١) صالح الرميح، الإنجازات الاقتصادية في عهد الملك خالد بن عبد العزيز، الملك خالد بن عبد العزيز "بحوث ودراسات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٣٦ هـ (٢٠١٥ م)، ج ٣، ص ص ٤٠-٤٣.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٥٥-٥٧. وإبراهيم الناصري، دليل أنظمة المملكة العربية السعودية، شركة مصادر للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ (٢٠٠١ م)، ص ٩٤.
- (٤٣) اسامة فقيه، ص ٥٦٠. قرار رقم ٦٤ وتاريخ ٢٢/٤/ ١٤٠٠ هـ، قاعدة بيانات الملك خالد.
- (٤٤) فهد الحمد، المصدر السابق، ص ص ١٧١، ١٧٢.
- (٤٥) قاعدة بيانات الملك خالد، خياط، ص ٤١٤.
- (٤٦) قاعدة بيانات الملك خالد.
- (٤٧) اسامة فقيه، ص ٥٦٠.
- (٤٨) محمد الجبر، القانون التجاري السعودي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٧ هـ (١٩٩٦ م)، ص ١٤٤.
- (٤٩) محمد الجبر، ص ١٤٧. الرويلي، ص ٥٢.

- (٥٠) متعب الرويلي، ص ص ٥١-٥٣..
- (٥١) محمد الجبر، ص ص ١٤٦، ١٤٧.
- (٥١) محمد الجبر، ص ١٤٥.
- (٥٢) محمد الرحيلي، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية في مائة عام "بحوث ودراسات"، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٨م)، ج٥، ص ص ٣٥٠، ٣٥١.
- (٥٣) خياط، ص ٤١٦.
- (٥٤) خياط، ص ٤١٦.
- (٥٥) متعب الرويلي، ص ٣٦.
- (٥٦) خياط، ص ٤١٦.
- (٥٧) محمد الجبر، ص ١٤٦.
- (٥٨) آل سعود، ص ص ٥١٧، ٥١٨. متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ص ٤٦-٥٠.
- (٥٩) اسامة فقيه، المصدر السابق، ٥٦٠. خياط، ص ص ٤١٤-٤١٨.
- (٦٠) اسامة فقيه، المصدر السابق، ص ٥٦٠. متعب الرويلي، المصدر السابق، ص ٦٠.